جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية :الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	قايد مريم	خوجة علامة سفيان
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر أ	أستاذ التعليم العالي
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	

عنوان المداخلة	برنامج تمويل التجارة العربية ودوره في دعم وتمويل التجارة البينية العربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية،وهذا على ضوء سعي الدول العربية من خلال سياساتها الاقتصادية إلى تطوير بيئة الأعمال التجارية المشتركة، وقد تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن برنامج تمويل التجارة العربية باعتباره مؤسسة مالية تسهم في دعم التجارة البينية العربية والدفع بذلك التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال برامجه التدعيمية ونشاطه التمويلي وتنوع أدواته ومنتجاتها المالية على غرار التسهيلات الائتمانية واتفاقيات المرابحة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية العربية، برنامج تمويل التجارة العربية، بيئة الأعمال التجارية العربية.

Abstract:

This study aims to clarify the role of the Arab Trade Finance Program in supporting and financing intra-Arab trade , in light of the Arab countries' efforts through their economic policies to develop a joint business environment. A basic conclusion has been reached that the Arab Trade Finance Program as a financial institution contributes to Supporting intra-Arab trade and promoting Arab economic integration, This is through its support programs, financing activity, and the diversity of its financial tools and products

Keywords: Intra-Arab trade, Arab trade financing program, Arab business environment.

المقدمة:

تعتبر التجارة البينية بين الدول العربية من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية في الدول العربية، فهي تساعد على توفير السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجها الفرد والمؤسسات وتزيد من فرص العمل وتحسين مستوى الدخل في الدول المشاركة في هذه التجارة ،كما تسهم في توسيع الفرص الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين مستوى الجودة والكفاءة والإنتاج وزيادة التنوع في السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين والمؤسسات.

وفي هذا المجال أسس مجلس محافظي صندوق النقد العربي برنامج تمويل التجارة العربية كمؤسسة مالية تسهم في تنمية التجارة العربية البينية وتعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي من خلال توفير التمويل والآليات اللازم لأنشطة التجارة العربية بتكلفة وشروط ميسرة.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الأتي:

ما هو دور برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية؟

منهج الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المرتبطة بالتجارة البينية وبرنامج تمويل التجارة العربية ، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تبيان واقع التجارة البينية العربية و دور برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور **برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية** ، كما تتمثل أهميتها في النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لتطوير التجارة البينية العربية.

تقسيمات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة البينية العربية

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لبرنامج تمويل التجارة العربية

المحور الثالث: أهمية برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة العربية البينية

1-مفهوم التجارة البينية

ارتبط مصطلح التجارة البينية بتعزيز التبادل التجاري بين البلدان التي ترتبط بنطاق جغرافي مشترك أو تنضوي تحت تكتلات سياسية أو اقتصادية موحدة، وترتكز التجارة البينية على دعم الواردات والصادرات بين تلك البلدان، حيث تعرف التجارة البينية على أنها:" النشاط التجاري الذي يتم بين دولتين أو أكثر ويشمل تدفق البضائع والخدمات ورأس المال بين الدول، ويتم هذا التدفق عن طريق التبادل التجاري الذي يحدث بين الدول المتعاونة، حيث تهدف التجارة البينية إلى تحسين اقتصاديات الدول المشاركة من خلال زيادة الإنتاجية والفرص الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي" (الشعبي، 2023)

ومن الناحية النظرية تفضي التجارة البينية إلى أثرين (الشادلي، 2022):

-**الأثر الأول" خلق التجارة"** : أي استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية .

-**الأثر الثاني" تحويل التجارة**" : أي تحويل التجارة من البلد المصدر الأكثر كفاءة (أقل كلفة إنتاج) إلى البلد المستورد الذي ينتج السلعة محليا بدرجة كفاءة أقل من خلال تشكيل اتفاقيات تجارة حرة أو اتحاد جمركي، بالتالي تصبح أسعار السلع المتبادلة في إطار الاتفاقية منخفضة بسبب انخفاض أو انعدام التعريفة الجمركية مما يؤدي إلى اتساع عدد المستهلكين لتلك السلعة، أي اتساع التجارة .

يتوقف نجاح أوفشل التجارة البينية للدول الأعضاء على مجموعة من العوامل أهمها: (أحمد، 2022)

- ✓ العقبات التجارية : وهي العقبات الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تدفق السلع بين الدول الأعضاء مثل: الرسوم الجمركية ،نظام حصص الاستيراد،إعانات التصدير،المعايير الصحية ...الخ
- ✓ اختلال الهياكل الاقتصادية:كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا ايجابيا على التجارة البينية ، فالاختلاف يفضي إلى التكامل فيما بين الدول الأعضاء بدلا من تنافسها .
- ✓ اتفاقيات التجارة والمعاملة التفضيلية : تساهم في تسهيل حركة التجارة البينية من خلال احتوائها على عدد من السياسات والإجراءات مثل المعاملة التفضيلية للسلع المنتجة للدول الأعضاء مقارنة بتلك العائدة للدول غير الأعضاء وتحديد حقوق وواجبات الأعضاء ووضع آليات لحل النزاعات التجاري....الخ.
- ✓ الميزة النسبية : أي مدى كفاءة دولة ما في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وهذا يعتمد على مدى تمتع تلك الدولة بموارد اقتصادية ومعرفة فنية تؤهلها للتخصص في إنتاج تلك السلعة ،وبالتالي تصديرها إلى الدول التي لا تملك مثل هذه الميزة.
- ✓ البنية التحتية: تحتاج التجارة البينية إلى بنية تحتية حديثة مثل شبكات النقل البري والبحري وشبكات الكهرباء والمياه ...الخ.

2- أهمية التجارة البينية العربية:

تعد التجارة البينية بين الدول العربية من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، فمن خلال تبادل السلع والخدمات وتطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية يمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة ،وتعد التجارة البينية من أهم المحركات للاقتصاد العالمي فهي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتعزز العلاقات الدولية وتزيد من فرص التعاون والتبادل التجاري بين الدول.

وعموما فالتجارة البينية بين الدول العربية تساهم في تحقيق ما يلي: (الشعبي، 2023)

- ✓ التكامل الاقتصادي : حيث تعمل التجارة البينية بين الدول العربية على تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وتحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي العربي وتحسين التنسيق بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية.
- ✓ توسيع السوق العربية: تساهم التجارة البينية بين الدول العربية في توسيع السوق العربية وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية مما يعزز فرص النمو الاقتصادي ويسهم في تحسين معايير الحياة في الدول الأعضاء.
- ✓ تنويع الاقتصاديات الوطنية: تعمل التجارة البينية بين الدول العربية على تنويع الاقتصاديات الوطنية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الأسواق الدولية .
- ✓ تبادل المعرفة والخبرات: تسهم التجارة البينية بين الدول العربية في تبادل المعرفة والخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية مما يساعد في تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة الإنتاجية .
- ✓ التعاون الاقتصادي والتجاري: تعمل التجارة البينية بين الدول العربية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وتحسين العلاقات السياسية .

3-الاتفاقيات العربية المبرمة في مجال تحرير التجارة العربية البينية

لقد كانت هناك العديد من التجارب العربية الجماعية التي استهدفت العمل على تحرير التجارة العربية البينية من كافة القيود التي تحول دون تدفقها فيما بين الدول العربية ومن بينها:

-**اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت**: تعتبر أول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية العربية استجابة لنداء وزراء الاقتصاد والمال العربي في أول مؤتمر لهم في بيروت في منتصف عام 1953م وقد تم إدخال 4 تعديلات على هذه الاتفاقية خلال السنوات ،1954،1956،1957،1959 ومن ابرز ما تضمنته الاتفاقية :) الرحمان(1998 ,

- ✓ إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25%بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة.
- ✓ عدم إخضاع المنتجات المستوردة من بلد لأخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية للبلد المستورد.

- ✓ المعاملة التفضيلية بالنسبة لإجازات الاستيراد والتصدير .
- ✓ استثناء المواد الخاضعة لاحتكار حكومي.

إن أهم ما جاءت به الاتفاقية هو تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للاستيراد والتصدير وبدرجة تسمح بانتقال القسم الأكبر من المنتجات الزراعية بدون رسوم جمركية وتعطي الصناعة الاستهلاكية العربية قدره أكبر على منافسة السلع الأجنبية في الدول العربية، إلا أن هذه الاتفاقية لم تتطرق إلى العمل على إزالة القيود الكمية على التجارة العربية البينية ولم تنص على إلغاء الرسوم،وقد أدت نتائج هذه الاتفاقية والمتمثلة في تجارة بينية ضعيفة بين الدول العربية الموقعة على الاتفاقية إلى البحث عن إبرام وتوقيع معاهدات أخرى ، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية من الناحية العملية بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في 1965م.

-**القرار المنشئ للسوق العربية المشتركة**: تعتبر أول انجازات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على طريق تحرير التجارة العربية المشتركة وذلك بموجب قرار 18 لعام 1964، و ينص القرار على ما يلي (قرار انشاء السوق العربية المشتركة ، 13 أوت1964)

- ✓ القيام بتثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة على تبادل المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء ، بحيث لا يجوز لأية دولة منها فرض أو زيادة الرسوم أو ضرائب على تبادل المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية أو المنتجات الصناعية بين الدول.
- ✓ عدم فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة تفوق تلك المطبقة على المنتجات المحلية المماثلة.
- ✓ لا تخضع المنتجات المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى رسم تصدير جمركي.
- ✓ عدم إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلى خارج السوق إلا بعد موافقة دولة المنشأ.
- ✓ لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة منح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها.

لقد واجه تنفيذ السوق عدة عقبات حالت دون تحقيقها ،كما بقي حجم التبادل التجاري بين الدول المنتمية للسوق يتسم بالضآلة، وضلت السوق قائمة إلى غاية 1980م .

- **اتفاقية تيسيروتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية** : تم إقرار هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1981 حيث ارتكزت على المبادئ التالية: (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،، 1981)

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها .
- ✓ الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التحويلية اللازمة لإنتاجها.

- ✓ تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل
- ✓ منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- ✓ الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- ✓ مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.
- ✓ التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.
- ✓ لا يجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف في المجال التجاري الذي تنظمه الاتفاقية لا بقرار من المجلس الاقتصادي ولاسباب قومية عليا.

- إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أكد مؤتمر القمة العربية المنعقد خلال الفترة 21-23جوان 1996 بالقاهرة على أهمية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي ،ونص على تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو إسراع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وبناءا عليه اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317خلال شهر فيفري 1997باقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقا لبرنامج تنفيذي وزمني اعتبارا من أول عام 1998م، وتم وضع البرنامج التنفيذي وفقا لأحكام اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في 1981م وبما ينسجم مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العامية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت عام 1994م (الموقع الرسمي لبرنامج تنمية التجارة العربية، 2025)

وتضمن البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وصولا لإزالتها بالكامل .

ترتكز منطقة التجارة الحرة الكبرى على ثلاث محاور هي:

- ✓ **تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية** :حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1998م وتنص على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية10% سنويا ، تم رفع نسبة التخفيض إلى 20%خلال عامي 2004-2005 ، ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% بداية عام 2004م ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض إلى 100% (الشادلي أ.، 2022)
- ✓ **تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية** : دخلت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التنفيذ في 14 أكتوبر 2019م ، حيث تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال 3 نقاط أساسية: (الهيئة العامة للتجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية ، 2019)

- وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات فيما بينها بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
- تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات.
- التركيز على مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الأعضاء في الاتفاقية وبالأخص الدول العربية الأقل نموا.

✓ **إنشاء الاتحاد الجمركي العربي**: يمثل محطة هامة على مسار طويل نحو التكامل العربي، لكنه يتطلب إصلاحات كبيرة وعميقة في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للبلدان المعنية ، حيث يفترض إنشاء اتحاد جمركي قيام الدول العربية باعتماد سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الأخرى، وسياسات مصاحبة لإزالة تشوهات الأسواق العربية على مستوى الاستثمار والإنتاج والتجارة .

المحور:الثاني الإطار المفاهيمي لبرنامج تمويل التجارة العربية

1-تعريف برنامج تمويل التجارة العربية:

تأسس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم4 لسنة1989م ، حيث يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

يعرف برنامج تمويل التجارة العربية بأنه:" مؤسسة مالية عربية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، لها كافة الحقوق منها على الأخص حقوق التملك والتعاقد وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال" (الموقع الرسمي لبرنامج تمويل التجارة العربية، 2025).

تتكون موارد البرنامج من رأس المال والاحتياطيات، ويجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك، عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

يبلغ رأسمال البرنامج المصرح به 1 مليار دولار أمريكي موزعا على 200ألف سهم بقيمة اسمية 5 ألاف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأسمال البرنامج 51 مساهما حيث يتصدر القائمة كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اللذان يملكان (111274) سهما و(44509)سهما على التوالي، و يتألف المساهمون في البرنامج من ثلاث فئات هم :

✓ **الفئة أ**: تشمل صندوق النقد العربي،ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية .

✓ **الفئة ب**: تشمل المؤسسات المالية والصرفية غير الحكومية في الدول العربية.

✓ **الفئة ج**: تضم المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة.

2- **مزايا وخصائص برنامج تمويل التجارة العربية**: من أهم السمات والخصائص التي تميز برنامج تمويل التجارة العربية ما يلي (التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، 2023):

- ✓ البرنامج مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة في مجال تمويل التجارة تهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي.
- ✓ يتيح البرنامج التمويل للمصدّرين وللمستوردين للسلع العربية المؤهلة ويسعى إلىالمساهمة في إيجاد فرص جديدة للمتاجرة في السلع ذات المنشأ العربي، كما ويتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية وخامات ومدخلات الانتاج غير عربية المنشأ اللازمة للأنشطةالإنتاجية في الدول العربية.
- ✓ يوفر البرنامج التمويل للتجارة العربية بأسعار وشروط ميسرة وتنافسية.
- ✓ يوفر البرنامج التسهيلات الائتمانية غير الممولة لتغطية الالتزامات المالية لعملائه من الوكالات الوطنية وذلك من خلال الإصدار المباشر للضمانات وتعهدات السداد غيرقابلة للإلغاء، وأيضا عن طريق التعاون مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية في عمليات تقاسم المخاطر.
- ✓ يتعاون البرنامج مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية في المشاركة في مخاطر عمليات التمويل التجاري في السوق الثانوي وكذلك عمليات خصم أدوات الدين، وذلك لخدمة الوكالات الوطنية للبرنامج.
- ✓ للبرنامج، بوصفه مؤسسة مالية عربية متخصصة، قدرة أكبر على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.
- ✓ يسعى البرنامج إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التسهيلات إلى عملائها من المصدّرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية.
- ✓ يتمتع البرنامج بقاعدة عريضة من المساهمين والوكالات الوطنية تضم المؤسسات المالية المصرفية العربية الحكومية والخاصة والمشتركة. حيث تتيح القاعدة الواسعة خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية.
- ✓ بجانب التمويل، يعمل البرنامج على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الأخرى المتصلة بتنمية التجارة الخارجية تتمثل في توفير المعلومات عن الأسواق العربية .

3 - الأدوات والمنتجات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية:

بادر برنامج تمويل التجارة العربية إلى تطوير سياسته من خلال تعظيم مشاركته في مجال تنمية التجارة العربية وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لدولنا العربية وذلك عن طريق تكثيف وتطوير نشاطه التمويلي وتنويع أدواته بما يحقق الاستفادة من موارده المتاحة لتنمية التجارة العربية ولدعم تنافسية الصادرات العربية، واستغلال الفرصة السانحة للاضطلاع بدور فاعل في عملية تنمية تجارة الخدمات العربية، والتي بدأت

تأخـذ حيـزا مـن السياسـات والتوجهـات الاقتصـادية العربيـة. وفيمـا يلي مجمـوع الأدوات والمنتجـات التمويليـة للبرنـامج: (الموقع الرسمي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، 2025)

-**خطـوط الائتمـان غيـر المعـزز**: هي نـوع مـن خطـوط الائتمـان التي يـتم منحهـا للمقترضـين دون الحاجـة إلى تقـديم ضـمانات إضـافية (مثـل العقـارات أو الأصـول الأخـرى). في هـذه الحالـة، يعتمـد المقـرض فقـط على الجـدارة الائتمانيـة للمقترض.

-**خطـوط الائتمـان المعـزّزة** هي نـوع مـن خطـوط الائتمـان التي تتطلـب مـن المقترض تقـديم ضـمانات ماديـة **أو** تأمينـات **(**مثـل العقـارات أو الأصـول الأخـرى) لتغطيـة المبلـغ المقترض في حـال تعـذر سـداد القرض،هـذه الضـمانات تـوفر حمايـة للمقرض في حال حدوث مشاكل في السداد، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالقرض.

-**اتفاقيـات المرابحـة الإسـلامية**: حيـث تتـيح للـدول العربيـة تمويـل التجـارة البينيـة بشـكل يتوافـق مـع أحكـام الشـريعة الإسـلامية، فمـن خـلال هـذه الاتفاقيـات يمكـن تسـهيل التجـارة وتـوفير التمويـل الـلازم للمشـروعات التجاريـة في المنطقـة مع ضمان الشفافية والوضوح في المعاملات.

-**قـروض مجمعـة**: وذلـك مـن خـلال المشـاركة مـع مؤسسـات ماليـة أخـرى في تمويـل قـروض مجمعـة وذلـك لتمويـل عمليات تجارية مؤهلة.

ونظـرا لاعتمـاد البرنـامج في تنفيـذ أعمالـه على زيـادة الطلـب على خـدمات البرنـامج الماليـة فقـد تـم إدراج بعـض الخـدمات الماليـة لمحفظـة أعمالـه والتي تعمـل على تنويـع محفظـة خدماتـه الماليـة المقدمـة،ومن أهـم أدواتـه: (الشـادلي أ.، 2022)

-**التسـهيلات الائتمانيـة غيـر الممولـة**: حيـث يـوفر البرنـامج التسـهيلات الائتمانيـة غيـر الممولـة مـن خـلال إبـرام اتفاقيـات مشـاركة في تقاسـم المخـاطر مـع المؤسسـات الماليـة الدوليـة وذلـك للمشـاركة في مخـاطر سـداد الوكـالات الوطنيـة لالتزاماتهـا، وأيضـا مـن خـلال الإصـدار المباشـر للضـمانات أو تعهـدات السـداد غيـر القابلـة للإلغـاء لضـمان سـداد الوكالات الوطنية لالتزاماتها الناشئة عن الدخول في عمليات تجارية خاضعة للأصول والأعراف الدولية الموحدة.

-**التمويـل المباشـر**: و هـو عبـارة عـن تمويـل ثنـائي مشـترك يشـترك بموجبـه البرنـامج والوكالـة الوطنيـة في تمويـل العميـل المسـتفيد في مقابـل تحمـل البرنـامج مخـاطر سـداد المسـتفيد مـن التمويل،حيـث يختلـف تنفيـذ هـذه العمليـات عـن أسـلوب تنفيـذ نشـاط التمويـل الحـالي للبرنـامج والمتمثـل بخطـوط الائتمـان، فبينمـا تخضـع عمليـات التمويـل التقليديـة للبرنـامج في إطـار نظـام خطـوط الائتمـان لضـمان الوكـالات الوطنيـة، يتحمـل البرنـامج في إطـار عمليـات التمويـل المباشـر نسبة من مخاطر الجهة المستفيدة من التمويل.

-**التسـهيلات الائتمانيـة للـواردات مـن الـدول غيـر العربيـة**: التي تسـهم بـدورها في تفعيـل دور البرنـامج في تشـجيع الصـناعات التصـديرية العربيـة، مـن خـلال تمويـل خامـات ومـدخلات الإنتـاج الـواردة مـن الـدول غيـر العربيـة اللازمـة للصـناعات العربيـة المعـدة للتصـدير أو الاسـتهلاك المحلي، وفقـا للقواعـد وا لاجـراءات المعمـول بهـا في البرنـامج، إضـافة

إلى تمويل السلع الرأسمالية والإنتاجية، حيث تعد جميع هذه السلع ضرورية لإنتاج سلع عربية يتم تصديرها إلى الخارج .

-**خصم المستندات التجارية دون حق الرجوع** Forfaiting) التي تعتبر من الأدوات الرئيسة المستخدمة في تمويل التجارة الدولية، تنشأ عمليات خصم المستندات عادة عن صفقة تجارية مرتبطة بتسهيلات موردين يوافق المصدر بموجبها على منح المستورد تسهيلات في الدفع نتيجة للمنافسة من بائعين آخرين ورغبة منه في إتمام الصفقة وبيع السلعة أو الخدمة. قام البرنامج في نهاية عام 2019 ،بإدراج خدمات خصم المستندات دون حق الرجوع إلى قائمة خدماته المالية الممولة، التي يقوم البرنامج من خلالها بخصم مستندات عمليات تجارية دون حق الرجوع إلى المستفيد لأدوات الدين ذات الاستحقاق الآجل والتي تنشأ نتيجة صفقات تجارية .

المحور الثالث:دور برنامج تمويل التجارة العربية في دعم وتمويل التجارة البينية العربية

1/ تطور قيمة التجارة البينية العربية خلال الفترة 2018-2022:

وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي في 2023 فقد شهدت معدلات التبادل التجاري استمرارا في التعافي بعد تخفيف القيود على حركة التجارة وارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية العام2022 . وفيما يلي جدول يوضح تطور قيمة التجارة البينية العربية .

جدول رقم:01

قيمة التجارة البينية العربية خلال الفترة 2018-2022

مليار دولار أمريكي

	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات البينية العربية	112.1	113.1	99.5	116.9	130.5
الواردات البينية العربية	113.1	112.5	94.5	111.1	124.7
الصادرات العربية	1088	1018	757.5	1079.1	1410.9
الواردات العربية	824.8	860.7	750.1	814.8	935.5
نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالي الصادرات العربية	10.3	11.1	13.1	10.8	9.4
نسبة الواردات البينية العربية الى اجمالي الواردات العربية	13.7	13.1	12.6	13.6	13.3

المصدر: برنامج تمويل التجارة العربية ،التقرير السنوي،2023،ص15-16

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية حيث حققت الصادرات الإجمالية العربية عام2022 زيادة ملحوظة نتيجة لارتفاع في أسعار النفط والغاز لتصل إلى 130.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 116.9 مليار دولار في العام 2021 محققة بذلك نسبة ارتفاع بلغت 11.7%، وبالمثل سجلت الواردات البينية ارتفاعا بنسبة 12.2% لتصل إلى124.7 مليار دولار أمريكي في العام 2022 مقابل 111.1 مليار دولار أمريكي في العام 2021

ونتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة فاقت الارتفاع المحقق في في قيمة الصادرات السلعية الإجمالية البينية العربية، شهد العام 2022 انخفاضا نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الإجمالية العربية بنسبة بلغت 9.3 % مقابل 10.8 %عام 2021. وبالمثل شكلت نسبة مساهمة

الـواردات البينيـة العربيـة فـي إجمـالي الـواردات السـلعية العربيـة تراجعـا طفيفـا في عـام 2022 بلـغ حـوالي 13.3% مقابـل 13.6%عام 2021.

كمـا نلاحـظ مـن خـلال الجـدول كـذلك بـأن سـنة 2020 شـهدت انخفاضـا في قيمـة التجـارة البينيـة العربيـة وهـذا نتيجة الإغلاق الكلي العالمي الذي فرضته جائحة كورونا وانخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط.

يتركـز التبـادل التجـاري البيني للـدول العربيـة بوجـه عـام في دول الجـوار، فعلى سـبيل المثـال تركـز 91.7% مـن إجمـالي صـادرات البحـرين البينيـة في السـعودية والإمـارات وعمـان والكويـت، وتلقـت كـل مـن الإمـارات وعمـان ومصـر نحـو 89.2% مـن إجمـالي صـادرات العـراق البينيـة في العـام 2022 .كـذلك تركـزت حـوالي 82.7% مـن صـادرات تـونس البينيـة في دول الجوار ليبيا والجزائر والمغرب.

و في جانـب الـواردات، فيمثـل الموقـع الجغرافي للـدول العربيـة العامـل الـرئيس في اتجـاه الـواردات كمـا هـو الحـال في الصـادرات البينيـة. حيـث تركـزت الـواردات البينيـة للسـودان في السـعودية والإمـارات ومصـر بنسـبة 94.1% كمـا تركـزت واردات الأردن البينيـة في السـعودية والإمـارات ومصـر بنسـبة بلغـت 86.2% ، أمـا الـواردات البينيـة لتـونس فقـد تركـزت في الجزائر ومصر والسعودية والإمارات بنسبة 82.2% .

أمـا بالنسـبة للهيكـل السـلعي للتجـارة البينيـة للـدول العربيـة فتشـير الاحصـاءات إلـى احـتلال المصـنوعات للمرتبـة الأولى في الصادرات والواردات العربية وهو ما يبينه الجدولين التاليين :

جدول رقم:02

الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية خلال الفترة 2018-2022

%

السنة	الوقود والمعادن	سلع زراعية	سلع غير مصنفة	المصنوعات			
				المواد الكيماوية	مصنوعات أساسية	الات ومعدات النقل	مصنوعات أخرى
2022	20.7	21.3	4.0	19.0	18.9	9.3	6.5
2021	16.0	20.8	10.7	17.9	16.8	10.7	7.3
2020	13.2	19.3	12.0	17	16.9	10.0	11.0
2019	15.8	20.1	5.1	18.5	18.3	10.0	12.1
2018	17.2	19.7	4.8	18.1	18.2	9.9	12.1

المصـدر: مـن إعـداد البـاحثين بالاعتمـاد على التقـارير السـنوية لبرنـامج تمويـل التجـارة العربيـة للسـنوات:2019-2020-2021-2022-2023

مـن خـلال الجـدول أعـلاه نلاحـظ ارتفـاع حصـة كـل مـن السـلع الزراعيـة والوقـود والمعـادن لتسـجل نحـو 21.3% و20.7% على التـوالي في عـام 2022. ولا زالـت المصـنوعات تـأتي في مقدمـة الصـادرات العربيـة البينيـة لتسـجل 53.7% مقارنـة بنحـو 52.7% العـام السـابق. ضـمن مكونـات المصـنوعات، احتلـت المـواد الكيماويـة المقدمـة، تلتهـا المصـنوعات الأساسية، ثم الآلات ومعدات النقل بنسب بلغت 19% و18.9% و9.3% على التوالي.

جدول رقم:03

الهيكل السلعي للواردات البينية العربية خلال الفترة 2018-2022

%

السنة	الوقود والمعادن	سلع زراعية	سلع غير مصنفة	المصنوعات			
				المواد الكيماوية	مصنوعات أساسية	الات ومعدات النقل	مصنوعات أخرى
2022	30.7	18.9	8.0	17.1	13.7	8.0	3.8
2021	25.1	21.0	11.8	15.4	12.6	8.0	5.8
2020	23.8	20.1	13.0	12.0	16.2	9.0	6.3
2019	25.8	21.6	5.6	12.3	17.7	9.8	7.0
2018	25.9	20.8	7.1	12.2	17.6	9.9	6.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية للسنوات:2019-2020-2021-2022-2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع حصة الواردات البينية العربية من الوقود والمعادن بنسبة 30.7% مقارنة بنسبة 25.1% عام 2021 ،بينما انخفضت حصة السلع الزراعية من إجمالي الواردات العربية البينية لتصل إلى 18.9% عام 2022 مقابل حصة قدرها 21% العام السابق. استمرت فئة المصنوعات في احتلال المرتبة الأولى بنسبة بلغت 7.42 في المائة من إجمالي الواردات البينية العربية في عام 2022.

2- نشاط تمويل البرنامج للتجارة العربية البينية:

يدير البرنامج عملياته في تمويل التجارة البينية العربية من خلال التسهيلات الائتمانية التي يوفرها إلى المصارف والمؤسسات المالية الخاصة والعامة والتي يتم تعيينها" وكالات وطنية"للبرنامج، ويتم الدخول في اتفاقيات تسهيلات ائتمانية بين البرنامج والوكالة الوطنية، حيث تتضمن هذه الاتفاقيات الحقوق والالتزامات القانونية للطرفين وتعتبر المرجع الأول للعلاقة القانونية بينهما، حيث يتم استخدام هذه التسهيلات الائتمانية من قبل الوكالة الوطنية وفقا للكيفية التي يتم الاتفاق عليها بين البرنامج والوكالة الوطنية، ويتميز برنامج التمويل بأسعاره المنافسة وفترات التمويل المناسبة والتي ترتبط بطبيعة السلع الممولة وهو يشمل: (الموقع الرسمي لبرنامج تمويل التجارة العربية، 2025)

- **الائتمان السابق التصدير:** ويقصد به ذلك الائتمان الممنوح من قبل الوكالة الوطنية في البلد المصدر إلى الطرف الذي ينوي القيام بعملية التصدير، بشرط أن يكون الائتمان مخصص لتسهيل الإنتاج أو التخزين للسلع الموجهة للتصدير .

- **الائتمان اللاحق للتصدير:** هو الائتمان المقدم من قبل مصدر في دولة عربية إلى مستورد في دولة عربية أخرى.

- **ائتمان الواردات:** ويقصد به الائتمان المقدم من قبل الوكالات الوطنية في البلد المستورد إلى مستورد محلي لتمكينه من السداد لمصدر في بلد عربي أخر

.- **ائتمان المشترين:** هو الائتمان الذي تقدمه الوكالة الوطنية إلى مستورد في دولة عربية أخرى لتمكينه من السداد لمصدر دولة الوكالة.

وفيما يلي جدول يعرض العمليات التمويلية للبرنامج خلال الفترة 2019-2023

جدول رقم:04

العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية خلال الفترة 2019-2023

مليون دولار أمريكي

	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة طلبات التمويل على خطوط الائتمان الواردة للبرنامج	**1.086**	**1.072**	**1.015**	**907**	**697**
قيمة السحوبات من خطوط الائتمان	**1.078**	**1.038**	**1.012**	**907**	**672**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية للسنوات:2019-2020-2021-2022-2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2023م بلغت حوالي 696.5مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال نفس العام حوالي 6672.3 مليون دولار أمريكي. وبهذا تكون قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه بلغت نحو21 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 27.8 مليار دولار أمريكي ، ووافق البرنامج على تمويل 20.6 مليار دولار أمريكي ، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 19.9 مليار دولار أمريكي .

يشمل تمويل البرنامج السلع التالية: (التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، 2023)

- ✓ **سلع استهلاكية** :منتجات غذائية، مشتقات بترولية، أدوية ومستلزمات طبية، ملابس، وحدات تبريد، مواد بناء،منتجات صلب، مجوهرات.
- ✓ **مواد خام**:نفط خام، مواد خام بلاستيكية، مواد كيماوية، كبريت، مدخلات إنتاج مواد طبية، مواد خام للدهانات.
- ✓ **سلع وسيطة** : منتجات بناء، مواد أدوية، كهربائية، وأسلاك كابلات صلب، منتجات زجاج، بلاستيك، بتروكيماوية، منتجات المنيوم وحديد، منتجات كيماوية، ألواح صوف صخري، زجاجات فارغة لتعبئة أدوية، مواد تغليف، قضبان نحاس، قطع غيار وإكسسوارات تكييف الهواء، مواد عازلة للماء، مواد إعلانية، أحبار، أخشاب، سبائك ذهب، كبريت، حبيبات خام الحديد.
- ✓ **سلع إنتاجية ورأسمالية**:عدادات قياس ذكية.

حقق برنامج تمويل التجارة العربية منذ بدء نشاطه توسعا ملموسا في حجم نشاطاته التمويلية، حيث اعتمد على موارده المالية الذاتية المتمثلة في حصص المساهمين في رأسماله، في تمويل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها للمؤسسات المالية العربية، مستهدفا بصورة أساسية دعم التجارة البينية العربية، وفي ذات الوقت تم توظيف الأموال الفائضة التي لم يقم البرنامج باستخدامها في عمليات تمويل التجارة في محافظ استثمارية تدر عائدا يساعد في دعم موارده المالية.

3- نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية لدعم التجارة البينية:

-**شبكة معلومات التجارة العربية**: حرص برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية نشاطه على إنشاء "شبكة معلومات التجارة العربية" بهدف توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين والمهتمين في قطاع التجارة والأعمال بالدول العربية، في هذا الإطار، استكمل البرنامج بناء المركز الرئيس للشبكة وتطوير برمجياتها وقاعدة بياناتها بغرض إيصال خدمات الشبكة إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية والبينية على المستوى الإقليمي للدول العربية.

تتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية توفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين إضافة إلى بيانات إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية وخدمات معلوماتية متفرقة أخرى. حيث يؤمن البرنامج خدمات الشبكة إلى المهتمين والمستفيدين منها من خلال موقعه على الشبكة الإلكترونية على العنوان: www.atfp.org.ae حرصا منه على إبقاء الشبكة دليلا آنيا حرصا. (تقرير برنامج تمويل التجارة العربة ، 2023)

-**لقاءات المصدرين والمستوردين:** في إطار حرصه على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية لتنمية التجارة البينية العربية، يقوم البرنامج بالتعريف بالتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة وواعدة. حيث تعتمد لقاءات المصدرين والمستوردين على مواءمة اهتمامات الشركات المصدرة والمستوردة العاملة في قطاع معين، ثم ترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها، ودراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق، والتعرف على فرص التمويل وضمان الصادرات والاستثمارات المتاحة من خلال مشاركة الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج ومؤسسات التمويل والضمان العربية والإقليمية في تلك اللقاءات.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم اختيار القطاعات ذات الأهمية للمصدرين والمستوردين، بناء على تحليل التدفق التجاري الخارجي والبيني للدول العربية لمعرفة القطاعات الواعدة والقابلة للتنمية وزيادة التبادل التجاري فيها.

الخاتمة:

تعتبر التجارة البينية العربية من أهم وسائل التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي العربي ، فهي تساهم في توحيد الأسواق والمعايير والقوانين التجارية والضريبية بين الدول مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال في المنطقة.

ويعد برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية مهمة لدعم وتمويل التجارة البينية العربية، حيث ترتكز آلية عمل البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض ، كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد الغير قابلة للإلغاء أو

المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة وهو ما يساهم في تمويل ودعم التجارة البينية العربية.

ومن خلال دراستنا لموضوع برنامج تمويل التجارة العربية ودوره في دعم وتمويل التجارة البينية العربية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يساعد برنامج تمويل التجارة العربية في توفير حلول تمويل متنوعة للمستثمرين والشركات في الدول العربية لتوسيع نطاق أعمالها وزيادة حجم التجارة البينية.
- ✓ من خلال تمويل مشروعات مشتركة بين الدول العربية، يُمكن أن تعزز الدول العربية القدرة على الاستفادة من الموارد المحلية بشكل أفضل وتنويع الصناعات والإنتاج.
- ✓ يُساعد البرنامج في نشر الوعي بين الشركات والمستثمرين حول الفرص التجارية المتاحة في الدول العربية الأخرى من خلال تنظيم ورش عمل وندوات وحملات توعية،وهو ما يمكن من تشجع التبادل التجاري البيني يساعد في تيسير العمليات التجارية.
- ✓ يساهم البرنامج في جعل التجارة بين الدول العربية أكثر سلاسة وأقل تكلفة من خلال مساهمته في تقليل الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية، القوانين المعيقة، والمتطلبات الإدارية المعقدة مما يساعد على تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة البينية.
- ✓ البرنامج له دور في تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول العربية من خلال التمويل المشترك، حيث يُمكن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتوحيد جهودها لمواجهة التحديات الاقتصادية، مثل التقلبات في أسعار السلع أو الأزمات المالية.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- يجب أن يشمل البرنامج جهودًا منسقة لتقليل الفروقات بين الأنظمة الجمركية والضريبية في الدول العربية، مما يسهل حركة السلع بين الدول.
- تدريب العاملين في القطاع التجاري بما يساهم في في تحسين كفاءة عمليات التبادل التجاري وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة.لدعم نجاح التجارة البينية
- تطوير حلول الدفع الرقمية وتوسيع استخدامها لتسهيل المعاملات التجارية بين الدول العربية، بحيث يمكن للشركات القيام بمدفوعات وتحصيل مستحقات عبر الحدود بكل سلاسة.
- تحقيق نجاح برنامج تمويل لتجارة العربية في دعم التجارة البينية يتطلب استراتيجية شاملة تضم العديد من الجوانب مثل تحسين البنية التحتية، تعزيز الشفافية، والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

قائمة المراجع:

- عـارف حسـن عبـد الله الشـعبي، التجـارة البينيـة بـين الـدول العربيـة:افاق وامال،المجلـة العلميـة للدراسـات التجاريـة والبيئية ،المجلد14، العدد الثاني، افريل 2023.

- أحمـد الشـادلي واخـرون، التجـارة العربيـة البينيـة : الواقع،والتحـديات،والافاق المسـتقبلية، دراسـات اقتصـادية صندوق النقد العربي، العدد2022،92

- أنـور عبـد الـرحمن خليـل، التجـارة البينيـة بـين الـدول العربيـة، المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، الأمـم المتحـدة ، بيروت 1998.

- قرار أنشاء السوق العربية المشتركة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر 13 اوت 1964.

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، جامعة الدول العربية، 1981، على الموقع الالكتروني: https://www.mne.gov.ps/ck

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية،منطقة التجارة العربية الكبرى-دليل تعريفي، على موقع الالكتروني: https://kms.uac-org.org/

-الهيئة العامة للتجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية،2019، على الموقع الالكتروني: https://gaft.gov.sa/ar/media-center/news/page

-الموقع الرسمي لبرنامج تمويل التجارة العربية على شبكة الانترنيت: https://atfp.org.ae

-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة2023م

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2024م